

# المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل

## المؤسسات الجزائرية.

### دراسة تحليلية لعينة من الجرائد الجزائرية.

د. محمد الفاتح حمدي.

جامعة جيجل/ الجزائر.

البريد الإلكتروني: [hamdifatah@yahoo.fr](mailto:hamdifatah@yahoo.fr)

الموقع الشخصي: [www.mf-hamdi.net](http://www.mf-hamdi.net)

#### الملخص

شهد الفساد الاقتصادي في السنوات الأخيرة انتشاراً كبيراً داخل أغلب المؤسسات الاقتصادية في العديد من البلدان العربية، حيث تفتت جرائمه وزادت معدلاته، وهذا يعود إلى قصور التدابير التقليدية لعلاج مشكلة الفساد الاقتصادي من ضعف وعجز وانعدام الثقة في التشريعات والقوانين الجنائية العربية والإسلامية، وضعف آليات المساءلة والشفافية. وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد في الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص، وتحول إلى سلوك متعارف عليه، وهذا هو الخطر الأعظم للفساد.

وتعد الجزائر من بين الدول التي انتشر بها الفساد الاقتصادي بحجم كبير في السنوات الأخيرة، والذي من مظاهره الرشوة، واستغلال النفوذ لأغراض شخصية، وانتشار الاقتصاد الموازي، تبييض الأموال، والتهرب والغش الضريبي... إلخ. ورغم الإجراءات الإدارية والحكومية الصارمة لمكافحة الفساد التي تبنتها الجزائر للحد منها، إلا أنه في اعتقادنا لا تكفي هذه الإجراءات ما لم تكن هناك نية واضحة من أجل استئصال الفساد من جذوره. فالفساد يعيق التنمية الاقتصادية في مختلف مجالات الحياة، كما أنه يعرقل عمليات التوزيع العادل للدخول بين المواطنين، فتزداد مشكلة البطالة والتهميش، وتتدهور الأخلاق والقيم النبيلة ويعجز المجتمع عن الوصول لحالة التشغيل الكامل والأفضل.

والملاحظ في الواقع الجزائري المعيش أن وسائل الاتصال والإعلام لها دوراً كبيراً في الكشف عن أكبر قضايا الفساد المؤسساتي في الجزائر، من خلال قيامها بدور الرقابة على هذه المؤسسات، ورغم المضايقات الكثيرة التي تتعرض لها الصحافة في الجزائر عند تناولها لمثل هذه الموضوعات، إلا أنها استطاعت أن تكون المنبر الوحيد الذي يستطيع من خلاله الرأي العام الجزائري معرفة ماذا يحدث داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من فساد بمختلف أنواعه وأشكاله.

فالمعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري أصبح لها دوراً كبيراً في تنوير الرأي العام الجزائري بأن هناك جهات عديدة تقف في وجه التنمية في البلاد وتحاول عرقلة مسار البناء وتحقيق الاستقرار لمختلف فئات الشعب الجزائري.

### **Abstract**

Saw economic corruption in recent years, a large prevalent in most economic institutions in many Arab countries, where rampant crimes and increased the pace, and this is due to the lack of conventional measures to treat the problem of economic corruption of weakness and inability and lack of confidence in the criminal legislation and Arab and Islamic laws, and weak accountability and transparency mechanisms. This is what led to the spread of corruption in government and public business sector and the private sector circles, turning to customary behavior, and this is the greatest danger of corruption.

Algeria is among the countries that has spread economic corruption-sized in recent years, and the manifestations of bribery, abuse of power for personal purposes, and the spread of the parallel economy, money laundering, smuggling and tax fraud ... etc.

Despite stringent administrative and government actions to combat corruption adopted by Algeria to reduce them, but we believe these actions are not enough unless there is a clear intention to eradicate corruption from its roots. Corruption hinders economic development in different areas of life, it also hampers the equitable distribution operations to enter between citizens, becoming more and more a problem of unemployment and marginalization, and deteriorating morality and noble values

and society are unable to reach the state of full operation and optimized.

It is noticeable, in fact Algerian Living that means of communication and the media have a major role in the detection of the largest institutional corruption cases in Algeria, through its role of oversight of these institutions, and despite the many harassment of the press in Algeria when dealing with such issues, but they were able to which can only forum through which the Algerian public opinion be to know what is happening inside the Algerian economic institutions of corruption of various kinds and forms.

Media coverage to the issues of economic corruption in Algerian society now has a major role in informing the Algerian public opinion that there are many parties stand in the face of development in the country and trying to block the path of construction and stabilization of the various categories of the Algerian peopl

#### مقدمة.

شهدت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، العديد من التحولات والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ساهمت وبشكل كبير في ظهور العديد من القضايا والمشكلات التي أثارت القلق على مستوى الباحثين والرأي العام المحلي، ألا وهي قضايا الفساد بكل أنواعه وأشكاله، التي حالت دون بناء مؤسسات قوية، وعرقلت مسار تحقيق التنمية المستدامة.

فالتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر خلال السنوات التي مضت، والتي كانت بدايتها عام 1965، والذي أطلق عليه ما يعرف بالتصحيح الثوري، وانتهاء بأحداث 1988، وتوقيف المسار الانتخابي، ودخول البلاد في دوامة من العنف المسلح، كل هذا أدى إلى ما يعرف بأزمة الشرعية، التي كانت نتائجها عكسية وسلبية على واقع ومسار الحياة السياسية في الجزائر، حيث أصبحت تلوح في الأفق العديد من القضايا المتعلقة بالفساد في هذا المجال منها شراء الأصوات، تزوير الانتخابات، القيام بحملات سياسية مشبوهة، تمويل الأحزاب السياسية بطرق غير قانونية وغير نزيهة وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية.

هذه المظاهر السياسية كان لها أثر واضح على واقع الحياة الاجتماعية، التي شهدت هي الأخرى عدة تحولات خاصة إبان العشرية السوداء، وما أفرزته من قضايا مختلفة، كقضية النزوح الريفي، التي لازالت تعاني منها الدولة الجزائرية إلى حد اليوم، حيث ترتب عنها ظهور العديد من المؤشرات والمظاهر الخاصة بالفساد الاجتماعي، منها انتشار البيروقراطية، سوء معاملة المواطنين، انتشار الفقر، وارتفاع نسبة البطالة، وضعف المستوى المعيشي، وارتفاع معدلات الجريمة بين أفراد المجتمع الواحد.

أما فيما يخص التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، سواء في ظل النهج الاشتراكي القائم على الاقتصاد الموجه، أو في ظل النهج الرأسمالي القائم على الاقتصاد الحر، حيث أثرت وبشكل كبير على واقع المؤسسات الاقتصادية، التي عانت من ويلات الفساد الذي شهدته على مراحل مختلفة، كقضية اختلاس الأموال التي حدثت على مستوى وزارة الخارجية، خلال 70 من القرن الماضي وفضيحة 26 مليار دولار التي فجرها رئيس الوزراء الأسبق عبد الحميد براهيمي في بداية التسعينات، وفضائح سوناطراك 1 و2 وقضية الخليفة وغيرها من القضايا الأخرى، المتعلقة بالفساد الاقتصادي، والتي لازالت تشكل إحدى الطابوهات بالنسبة للشعب الجزائري اليوم.

انطلاقا من التحولات والتطورات السابقة، وما أفرزته من قضايا ومشكلات متعلقة بمختلف قضايا الفساد، والتي تحدثت على مستويات مختلفة، تدفعنا للحديث بشيء من التحليل والتفصيل عن الفساد الاقتصادي، ومختلف الأشكال التي يتخذها داخل المؤسسات الجزائرية ذات الطابع الاقتصادي، التي أصبحت تمثل بالدرجة الأولى العمود الفقري أو عجلة الاقتصاد الوطني، فهذه المؤسسات كما هو معلوم عرفت تطورات على مراحل زمنية متعاقبة كان أولها في ظل النظام الاشتراكي حيث كانت المؤسسات تخضع للقانون العام والرقابة العامة، وبالتالي كانت الدولة هي التي تتحمل مديونية المؤسسات العمومية مما أثر بشكل سلبي على نجاعة وفعالية الاقتصاد الوطني، ولكن في ظل الظروف الاقتصادية التي عرفها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، دفع بأهل الاختصاص التوجه نحو اقتصاد السوق وتطبيق فكرة الاستقلال المالي للمؤسسات<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من القفزة النوعية التي عرفتها المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، في ظل مختلف الظروف والأحداث التي شهدتها الساحة العالمية آنذاك، إلا أن ذلك لم يشفع لها في التخلص من شبح ظاهرة الفساد، التي أصبحت بمثابة عائقا يقف في وجه المؤسسات الاقتصادية، ويحول دون تحقيقها لأهدافها، بل ازداد الأمر سوءا،

وعرف الفساد استفحالا رهيبا، حيث انتشر وبشكل ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة، متخذاً عدة أشكال وما يترتب عنها من آثار وانعكاسات على واقع المجتمع الجزائري بصفة عامة، والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، فالرشوة مثلا التي أصبحت بمثابة عادة مألوفة بين أفراد المجتمع، تعتبر شكلاً من أشكال الفساد الاقتصادي، الذي جعل معظم المؤسسات الجزائرية اليوم، تعاني من انتشار فضيع وكبير لهذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد كيان الاقتصاد الوطني، وذلك راجع إلى عدة عوامل أساسية، منها حالة التسبب، وعدم تفعيل القانون، بما يتماشى والمصلحة العامة للوطن، حيث كشف مختصون ومحققون في قضايا الفساد، بأن البجوحة المالية التي تعرفها الجزائر، ساهمت وبشكل كبير في تنامي قضايا الفساد، خاصة فيما يتعلق بالصفقات العمومية المتعلقة بأهم المشاريع الكبرى، كما أن الشركات الكبرى تخصص صندوقاً أسود بملايير الدولارات، لتقديم رشوى وعمولات لتمرير مشاريعها واستثماراتها، وتبرر ذلك بفضاء المنافسة العالمية بين الشركات، وهذا ما أفادت به الباحثة حسان نادية حيث أكدت أن " تفشي الفساد في الدولة يجبر المؤسسات على مسابقتها، من خلال دفع رشوى مما يجعلها تهدر مواردها المالية"، كما أضافت المتحدثة في السياق نفسه أن " الفساد تسبب في عرقلة التنمية في الجزائر، كما أنه أثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي"<sup>2</sup>، فالرشوة على هذا الأساس يمكن تصنيفها في خانة الداء الخطير، الذي يشكل خطراً على واقع المؤسسات الجزائرية ويهدد مستقبل الأجيال القادمة، كما يؤثر على عجلة التنمية والاستثمار الأجنبي ولتأكيد هذه الحقيقة يكفي إقرار خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لهذه الحالة في خطابه بتاريخ 29 ماي 1999 عندما قال: " إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها، مريضة بممارسة المحاباة والمحسوبية، والتعسف بالسلطة والنفوذ، وعدم جدوى الطعون والتظلمات، مريضة بالامتيازات التي لا رقيب عليها ولا حسيب، مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه و رادع....."<sup>3</sup>، بالإضافة إلى الرشوة نجد كذلك من بين أشكال الفساد الاقتصادي، الاختلاس حيث تعتبر عمليات الاختلاس التي تعرضت لها المؤسسات الجزائرية على مدار عقود من الزمن وإلى غاية يومنا هذا، من بين الجرائم الاقتصادية التي تؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني للدولة، حيث وقعت وللأسف الشديد عمليات وجرائم اختلاس كبيرة على المال العام بشكل سريع و متزايد، وهذا راجع إلى عدم تطبيق العقوبات الردعية، مما شجع الغير على الاختلاس وتكوين ثقافة عدم تناسب العقاب مع الجريمة، فكل هذا أدى إلى ظهور ما يعرف بإمبراطوريات

الفساد، أو إمبراطوريات القرن ولعل من أبرزها، إمبراطورية الخليفة، وقضية 3200 مليار دينار لعاشور عبد الرحمان والتي لازالت كلها بين أروقة المحاكم، كما شهدت بعض المؤسسات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بعض الاختلاسات المالية، منها ما حدث مع مؤسسة نפטال مؤخرا بسيدي أرزين ببلدية براق، حيث تعرضت لاختلاس أموال عمومية قدرت قيمتها حسب مصادر إعلامية ب: 3ملايير و 500 مليون سنتيم، وإخفاء عائدات متحصل عليها من الاختلاس والتزوير واستعمال مزور في محررات رسمية<sup>4</sup>.

ومن بين أنماط الفساد الاقتصادي الذي أصبح يشكل خطرا محققا على كيان وسيرورة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر نجد ما يعرف بالتهرب الضريبي الذي تلجأ إليه معظم المؤسسات اليوم لتفادي دفع الضريبة مستغلة في ذلك بعض الثغرات القانونية، أو لجوئها إلى أساليب أخرى احتيالية، كما يمكن إرجاع قضية التهرب الضريبي إلى دوافع أخرى كالدوافع الاقتصادية مثلا مما يؤدي إلى إعاقة النمو، وتخريب التنمية مما يسبب في جميع الحالات عدم تمكن الدولة من تطبيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر بطريقة أو أخرى على عجلة الاقتصاد الوطني، وفي هذا المجال أكد وزير العلاقات مع البرلمان السيد ماحي خليل لدى استضافته في إحدى البرامج الإذاعية حيث تحدث وبإسهاب عن القيمة الكبيرة للتهرب الضريبي حيث أكد قائلا بأن "حجم التهرب الجبائي إلى غاية نهاية 2014 قد وصل إلى حدود 5000 مليار دينار، وهذا بسبب استفحال الاقتصاد الموازي الذي دعا إلى تنظيمه، فكل هذا تتحمله الخزينة العمومية ويؤثر بلا شك على اقتصاد الدولة الجزائرية"<sup>5</sup>.

أما فيما يخص الشكل الموهبي فلا يقل خطورة عن بقية أشكال الفساد الأخرى والذي أصبح يشكل عبئا على معظم المؤسسات الاقتصادية اليوم ليس على المستوى المحلي فقط ولكن حتى على المستوى العالمي، ألا وهي ظاهرة تبييض الأموال هذه الظاهرة التي أطلق عليها البعض مصطلح الجريمة المنظمة، أو مصطلح الجريمة العابرة للقارات، حيث تعتبر من أخطر جرائم العصر الحالي، وذلك لاعتبارها التحدي الحقيقي أمام مؤسسات المال والأعمال، لأنها ترتبط بأنشطة غير مشروعة وعمليات مشبوهة، حيث تعتمد على ضخ الأموال الملوثة في الأسواق بأشكال وطرق متنوعة، بغية تحقيق أهداف وغايات مختلفة مما يؤدي إلى انعكاسها بشكل سلبي على الاقتصاد الوطني، وبالتالي الحد من فعالية الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية، كما ينتج عن هذه الظاهرة كذلك تدهور العملة المحلية، وارتفاع نسبة البطالة، وانخفاض الدخل

القومي، بالإضافة إلى الأشكال السابقة الذكر هناك أشكال أخرى من الفساد الاقتصادي منها النصب والاحتيال، الابتزاز السرقة.....الخ.

وفي سبيل رصد الصورة العامة لقضايا الفساد الاقتصادي بالمؤسسات الجزائرية، تبرز إلى الواجهة مهمة وسائل الإعلام بكل أنواعها في التصدي لمثل هذه الظاهرة من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملاحظات المواضيع المشبوهة، المتعلقة بمختلف قضايا الفساد التي تهم المواطن الجزائري، فلو عدنا بأدراجنا إلى الوراء قليلا لوجدنا أن القطاع الإعلامي في الجزائر مر بمراحل مختلفة، وذلك حسب طبيعة الظروف والأحداث التي كانت تشهدها الساحة العالمية بصفة عامة والساحة الجزائرية بصفة خاصة، ففي عهد الحكومة الجزائرية الفتية إلى غاية نهاية السبعينات، قامت السلطة الجزائرية بالسعي إلى تكوين إعلام عمومي، يشمل كل من الصحافة المكتوبة، والإذاعة والتلفزيون ، ووكالة الأنباء، غير أن الإعلام في هذه المرحلة كان موجها، يتناول مختلف القضايا والأحداث وفق ما يتماشى وسياسة الحزب الواحد، الرامي إلى شرح وتفسير برامج الثورة الاشتراكية التي تبنتها الدولة الجزائرية، إضافة إلى ذلك تميزت هذه المرحلة بالرقابة الصارمة المفروضة على مختلف وسائل الإعلام، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى طبيعة النظام السياسي السائد آنذاك.

أما المرحلة الثانية التي شهدتها القطاع الإعلامي فكانت ما بين 1979-1988 حيث توجت هذه المرحلة بالمصادقة على أول تشريع إعلامي جزائري عام 1982 حيث شكل هذا القانون منعطفا في تاريخ الإعلام الجزائري، قانون كان نتاج لنظام سياسي أعطى هامش من الحرية لوسائل الإعلام وخاصة منها المكتوبة، إلى أن جاءت المرحلة الثالثة والممتدة ما بين 1988 إلى غاية يومنا هذا، حيث تزامنت هذه المرحلة مع عملية الانفتاح الديمقراطي التي عرفتها الجزائر وما شهدته من أحداث متسارعة غيرت من واقع الخريطة الإعلامية ومدى تعاطيها مع مختلف القضايا، خاصة المتعلقة بقضايا الفساد الذي هز كيان المؤسسات الجزائرية. حيث شهدت هذه المرحلة وبعد مخاض عسير، صدور قانون الإعلام يوم 03 أفريل 1990 الذي أقر بتعددية الإعلام المكتوب وحرية التعبير، الأمر الذي منح فرصة ظهور العديد من الصحف الوطنية مثل: الوطن، الخبر، الشروق وغيرها من الجرائد الأخرى إلا أن جريدة الخبر التي صدر أول عدد لها عام 1990 تبقى من بين الجرائد التي تحتل الريادة من حيث السحب و المقروئية وسر هذا النجاح راجع لاحتضانها لهموم وانشغالات المواطنين، كما لعبت دورا بارزا في الكشف عن معازل الفساد والمفسدين، هذا على الرغم من المضايقات والإبتزازات التي

أصبحت تعترض طريقها في سبيل القيام بدورها، رغم ذلك إلا أنها لم تتوان في القيام بواجبها تجاه هذا الوطن وأبنائه، كما أصبحت لها مكانة على الساحة الإعلامية وذلك راجع إلى قيامها بمختلف الدراسات حول الفساد وانتهاج أساليب معالجته ومحاربه، حيث جاء في دراسة أكاديمية حديثة أن جريدة الخبر هي أكثر الصحف الوطنية التي تحارب وتعالج الفساد في الجزائر، من خلال معالجتها اليومية لقضايا الاختلاس والرشوة، واستغلال النفوذ، كما صنفت الجريدة على أنها الأكثر جرأة في فتحها للملفات، وتخصيص مساحة هامة لها، وأفادت الدراسة التي جاءت بعنوان "المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في الصحافة الجزائرية"، والتي تم عرضها في الملتقى الوطني الثاني حول الفساد وآليات معالجته المنظم بجامعة بسكرة، بأن "الخبر لا تتوان عن ذكر مصادر الأخبار الخاصة بالفساد الاقتصادي، بما يمنحها المصدقية والموضوعية والاحترافية في معالجة مثل هذه القضايا".<sup>6</sup>

#### أولاً: مشكلة الدراسة:

وفي مقارنة للعلاقة بين المعالجة الإعلامية والفساد الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية نستطيع القول أن الصحافة الجزائرية بصفة عامة وجريدة الخبر بصفة خاصة، تبقى بمثابة مرآة عاكسة لسيرورة المجتمع الجزائري وتطورات، ومرجعاً هاماً لمعرفة واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الكشف عن قضايا الفساد المؤسساتي، وقيامها بدور الرقابة على هذه المؤسسات، حيث أصبحت بمثابة المنبر الوحيد الذي يعتمد على إثارة الرأي العام الجزائري، حول مختلف القضايا والأحداث الاقتصادية. كل هذا يدفعنا ل طرح التساؤل التالي: "كيف عالجت جريدة الخبر مختلف قضايا الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"؟

ثانياً: تحديد مفاهيم الدراسة.

ويواجه الباحث بعد تحديد مشكلة بحثه، الكثير من المفاهيم التي يجب استخدامها في دراسته، وحتى يتجنب اللبس أو سوء الفهم فإن الباحث يقوم بتحديد هذه المصطلحات تحديداً دقيقاً، لأن ذلك يعد جزءاً من تحديد مشكلة البحث، ومن أجل ذلك ارتأينا أن نتطرق لشرح بعض المفاهيم التي تساهم بطريقة أو أخرى في تحليل وتفسير الموضوع محل الدراسة ومن بين هذه المفاهيم ما يلي:

#### 1-المعالجة:



لغة: عالج الأمر، أي أصلحه، ويقال عالجه علاجا ومعالجة، أي زاوله وداواه.<sup>7</sup>  
اصطلاحا: المعالجة هي اتخاذ مادة الدراسة أو البحث، وعرضها بطريقة منهجية  
كمعالجة موضوع أو مشكل، وتقديمه وعرضه.<sup>8</sup>

## 2-المعالجة الإعلامية:

اصطلاحا: يستعمل هذا المصطلح في مجال الإعلام والاتصال، وهو خاص به، ويرى  
محمد منير حجاب إن معالجة المعلومات والبيانات، هي عملية التفكير الخاصة  
بالتعامل مع البيانات تحليلا أو تركيبا، لاستصلاح ما تتضمنه هذه البيانات أو تشير  
إليه من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات، وذلك من خلال تطبيق العمليات  
الحسابية، والطرق الإحصائية، أو من خلال إقامة النماذج وما شابه ذلك.

ثم يضيف قائلا، أن معالجة البيانات هي مجموعة العمليات التي تجرى على  
البيانات لتحويلها إلى معلومات قابلة للاستخدام، ويحل تعبير معالجة المعلومات  
تدرجيا محل تعبير معالجة البيانات للسببين الرئيسيين التاليين:

- معالجة المعلومات هي المفهوم الأكثر حيوية، الذي يغطي كلا من المفهوم التقليدي  
لمعالجة البيانات الرقمية والأبجدية، ومفهوم معالجة الكلمات الذي يتم فيه معالجة  
النصوص.

- معالجة المعلومات هي المفهوم الذي يؤكد، أن إنتاج المعلومات الكاملة من أجل  
المستفيدين هي بؤرة اهتمام أنشطة المعالجة.<sup>9</sup>  
إجرائيا: هي الطريقة أو الكيفية، التي تنتهجها الصحيفة (جريدة الخبر) في تناولها  
للمواضيع المطروحة سواء كانت صور أو نصوصا، وكيفية معالجتها وتحليلها من ناحية  
الشكل والمضمون.

## 3-الفساد:

لغة: من الفعل فَسَدَ، يَفْسُدُ وَيَفْسِدُ وَفَسَدَ فَسَادًا فَسُودًا، فهو فاسدٌ وَفَسِيدٌ،  
والفساد نقيض الصلاح، حيث يقال: فسد الشيء، بمعنى أنه لم يعد صالحا، وفسدت  
الأمور: اضطربت، وفسد العقل: بطل، وفسدت الأمور: اضطربت وأدركها الخلل، وغالبا  
ما يأتي فساد الشيء من ذاته، والإفساد مصدر فعله أفسد.<sup>10</sup>

ومن المفاهيم اللغوية للفساد أيضا، نجد أن لفظ الفساد من الفعل فسد، فسادا، أي تفسخ وخبثت رائحته، فسد، فسادا، أو فسودا، أصبح غير صالح، والفساد تحلل وتعفن.<sup>11</sup>

اصطلاحا: هناك العديد من التعاريف المختلفة حول مفهوم الفساد منها:

- يعرف الإمام الفيروز أبادي الفساد على أنه "أخذ المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة"<sup>12</sup>.

- تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام، من أجل تحقيق مكاسب شخصية."<sup>13</sup>

- يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد على أنه "إساءة استعمال السلطة العمومية، أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز، أو استغلال النفوذ أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات، أو عن طريق الاختلاس، ورغم أن الفساد كثيرا ما يعتبر جريمة يرتكها خدام الدولة والموظفون العاملون، فإنه يتفشى أيضا في القطاع الخاص."<sup>14</sup>

#### 4-الاقتصاد:

لغة: الاقتصاد في اللغة العربية، من المصدر اقتصد، اقتصاد ويعني:<sup>15</sup>

- مظاهر النشاط المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه واستهلاكه.

- توفير، اعتدال في الاستعمال.

اصطلاحا: هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج: العمل والرأس المال والموارد الطبيعية، لإنتاج السلع والخدمات، التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة.<sup>16</sup>

#### 5-الفساد الاقتصادي:

اصطلاحا: ليس هناك تعريفا موحدا للفساد الاقتصادي، حيث اختلفت التعاريف باختلاف الآراء والاتجاهات ومن بين هذه التعاريف مايلي:

- تعريف البنك الدولي: عرف الفساد الاقتصادي على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة، للكسب الخاص والفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب

رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء الشركات، بتقديم رشواى للاستفادة من سياسات، أو إجراءات عامة، للتغلب على المنافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المنظمة للعمل.<sup>17</sup>

#### الفساد الاقتصادي في نظر الشريعة الإسلامية:

لقد ورد لفظ الفساد الاقتصادي ومشتقاته في القرآن الكريم في 50 موضعا، وكان مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض عامة، حيث أشارت العديد من الآيات إلى جملة من المفاسد بعينها، كالشرك، واتلف الزرع والثمار وإهلاك النسل ونقض عهد الله ونهب الأموال وإلحاق الضرر بالبيئة والغش في الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم.

فالفساد هو: "الانحراف عن الطريق المستقيم، بما يتنافى مع الديانات السماوية، ومبادئ الأخلاق السوية، وضده الإصلاح والصلاح، وهو يشمل كل تخريب أو إضرار سواء اتصل بالكائنات الحية (الحيوانية أو النباتية)، أو العناصر المختلفة للبيئة.<sup>18</sup> وهناك ستة صور للفساد الاقتصادي في القرآن الكريم والسنة النبوية وهي:

- فساد اقتصادي في المعاملات التجارية.
  - فساد اقتصادي بأكل مال اليتيم، ظلما وبغير وجه حق.
  - فساد اقتصادي بإهلاك الحرث والنسل.
  - فساد اقتصادي في المعاملات المالية.
  - فساد اقتصادي بالتكبر والغرور، وعدم أداء الحقوق المالية المفروضة.
  - فساد اقتصادي باحتلال دولة لدولة أخرى.
- التعريف الإجرائي: الفساد الاقتصادي هو انحراف أخلاقي بالدرجة الأولى، يدفع صاحبه إلى استغلال الوظيفة العامة، من أجل تحقيق مصالحه الخاصة. مستعملا في ذلك شتى الطرق، كالرشوة والابتزاز واستغلال السلطة والمحاباة، وغيرها من أشكال الفساد الأخرى، مما ينعكس بصورة سلبية على مردودية وفعالية المؤسسة بصفة خاصة، والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

#### 6- المؤسسة:

لغة : إن كلمة مؤسسة عندما نبحث عن أصلها فهي في الواقع ترجمة للكلمة  
19Entreprise

أما في اللغة العربية واستنادا إلى القاموس العربي (المورد)، فكلمة مؤسسة مشتقة من  
الفعل أسس، يؤسس، مؤسس، مؤسسة<sup>20</sup>.

اصطلاحا: هناك العديد من التعاريف المتعددة والمختلفة للمؤسسة، نذكر منها ما يلي:  
- يعرف ناصر دادي عدون المؤسسة على أنها "كل هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل  
ماليا، في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج، أو  
تبادل السلع والخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين، أو القيام بكليهما معا(إنتاج +  
تبادل)، بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف  
الحيز المكاني والزمني، الذي يوجد فيه، وتبعاً لحجم ونوع نشاطه.<sup>21</sup>  
أنها "كل شكل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا، والذي يقترح M,bebrton كما يعرفها  
نفسه لإنتاج سلع أو خدمات للسوق."<sup>22</sup>

ويعرفها M,truclly بقوله " إن المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر  
البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي."<sup>23</sup>  
التعريف الإجرائي للجريدة: هي وسيلة من وسائل الإعلام المكتوب، وأداة من  
أدوات الاتصال اليومي بالجمهور، تهتم بنقل الأخبار والمعلومات وعرضها والتعليق  
عليها، كما تلعب دورا كبيرا في بلورة وتكوين الرأي العام.  
ثالثا: نوع المنهج المستخدم.

تم استخدام منهج تحليل المحتوى، باعتباره أفضل المناهج التي تساعد على تحقيق  
أهداف الدراسة، فيما يتعلق بالمعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي حيث  
يعرف الدكتور محمد عبد الحميد منهج تحليل المحتوى على أنه "مجموعة الخطوات  
المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة، في المحتوى أو العلاقات الاتباطية  
بهذه المعاني، من خلال البحث الكمي الموضوعي والمنظم للسمات الظاهرة في هذا  
المحتوى"<sup>24</sup>، وهناك من يرى أن تحليل المحتوى هو "أداة أو أسلوب أو طريقة تستخدم  
في وصف وتحليل محتويات المصادر والمؤلفات والأقوال والأنباء، والرسائل والأحداث  
وما إليها عن طريق تصنيف وتنظيم وترتيب للموضوع حسب الفئات التي صنف على  
أساسها ومن ثم يمكن التعبير عنها بصيغ يفضل أن تكون كمية، ويرى البعض أن

تحليل المضمون أسلوب أو طريقة للبحث تهدف إلى الوصف المنظم الكمي للمحتوى الظاهر للاتصال من حيث كونه كل المعاني التي يعبر عنها بالكلمة أو الصوت أو الصورة أو الرسم بهدف الإجابة عن تساؤلات محددة مثل من قال؟ ولمن قال؟ وكيف قال؟<sup>25</sup>. ويعتمد منهج تحليل المحتوى عند استخدامه لدراسة المشكلات العلمية على العديد من الخطوات المنهجية، فبعد جمع المادة العلمية المراد تحليلها، وتحديد المشكلة، وطرح التساؤلات وضبط الفرضيات، وغيرها من الخطوات التي يتميز بها البحث العلمي بصفة عامة، تأتي مرحلة ترميز بيانات التحليل والتي بدورها تمر بعدة خطوات أساسية منها:

أ- تصنيف المحتوى إلى فئات: والفئات هي مجموعة من التصنيفات أو الفصائل، يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون ومحتواه وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون، وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة من الموضوعية، والشمول وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب سهل وميسور<sup>26</sup>، وتنقسم هذه الفئات إلى نوعين هما: فئات المضمون (ماذا قيل؟). - فئات الشكل (كيف قيل؟).

ب- تحديد وحدات التحليل: تختلف وتتعدد وحدات التحليل في دراسات تحليل المحتوى، وفقاً لإشكالية البحث وأهدافه وفرضياته، حيث تم في دراستنا هذه التركيز على وحدتين هما: وحدة الفكرة ووحدة المساحة.

ج- تصميم استمارة تحليل المحتوى: بعد الانتهاء من الخطوات السابقة الذكر يقوم الباحث بتصميم الهيكل العام للاستمارة، حيث يتم تقسيمها إلى عدة محاور، كل محور يحتوي على معلومات خاصة بالمراحل المذكورة أعلاه.

د- تفرغ البيانات وتحليلها بطريقة كيفية: بعد الانتهاء من عملية تحديد الفئات والوحدات وتشكيل الاستمارة، يتم اللجوء إلى إعداد جداول لحساب تكرارات الوحدات الموجودة في كل فئة من فئات التحليل بحيث يتم تفرغ تلك التكرارات المرمزة على مستوى الاستمارة في هذه الجداول وتحليلها والتعليق عليها بطريقة كيفية، وبعد الانتهاء من كل هذه المراحل يتم كتابة التقرير النهائي حول ما تم التوصل إليه من نتائج عامة، التي من خلالها يتم الحكم على فرضيات الدراسة بالإثبات أو النفي .

رابعاً: تحديد أدوات جمع البيانات.

وحرصاً منا أن يكون التحليل موضوعياً، وبناءً على الإشكالية والفرضيات المطروحة استلزمنا الاعتماد على أداة استمارة تحليل المحتوى، التي تعتبر أداة من أدوات جمع

البيانات الخاصة بدراسات تحليل المحتوى في البحوث الإعلامية، كالمواد المسموعة والمرئية والمكتوبة والالكترونية، حيث يتم التعبير فيها عن بيانات البحث بطريقة كمية، ويتم تصميم الهيكل العام لاستمارة التحليل من خلال تقسيمها إلى عدة محاور أساسية منها:

**المحور الأول:** ويتعلق بالبيانات الأولية الخاصة بالجريدة (وثيقة التحليل) مثل اسم الجريدة، تاريخ صدور الجريدة، والعدد.

**المحور الثاني:** ويتعلق بفئات الشكل (كيف قيل؟) ومنها فئة المساحة، فئة الموقع، فئة العناصر التوبوغرافية، فئة اللغة المستخدمة.

**المحور الثالث:** ويتعلق بفئات المضمون (ماذا قيل؟) ومنها فئة الموضوع، فئة الأهداف، فئة الفاعلين، فئة الاتجاه، وفئة القيم، وفئة الجمهور المستهدف.

**المحور الرابع:** وهي المحور المتعلق بالملاحظات العامة.

**خامسا:** مجتمع الدراسة وعينته.

المجتمع الكلي لدراسنا هذه يتعلق بجميع الأعداد الصادرة من جريدة الخبر التي وقع اختيارنا عليها ما بين (01 أكتوبر 2014- و28 فيفري 2015)، ويعود سبب اختيار جريدة الخبر دون غيرها من الجرائد الوطنية الخاصة إلى الإمكانيات المتعددة التي تتمتع بها، وكذلك السمعة التي حققتها على الساحة الإعلامية، سواء من حيث الأداء أو من حيث المقروئية، كما أنها من بين الصحف التي تولي اهتمام لقضايا الفساد في الجزائر وتخصص مساحات لذلك عبر صفحاتها مما دفع بنا إلى تسليط الضوء على طبيعة وكيفية معالجة الصحيفة لها.

**2-8 عينة الدراسة.**

العينة هي "عبارة عن جزء من المجتمع الكلي المراد تحليله، أو هي عبارة عن مجموعة من المفردات التي يتعامل معها الباحث منهجيا، ويسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة، ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلا لمجتمع البحث، في الخصائص والسمات التي يوصف من خلالها هذا المجتمع"<sup>27</sup>. وقد تم في دراسنا هذه الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة، وقد تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من (01 أكتوبر 2014-لغاية 28 فيفري 2015) أي كل الجرائد الصادرة في هذه الفترة والتي يقدر عددها ب(148) مفردة. وبعدها قمنا باختيار عينة تقدر ب(12) مفردة بإتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

**عاشرا: الإطار التحليلي للدراسة.**

1-المساحة الإجمالية للجرائد ومساحة التحليل الخاصة بموضوعات الفساد الاقتصادي.

المتغيرات	المساحة الإجمالية للجرائد(سم <sup>2</sup> )	مساحة التحليل (سم <sup>2</sup> )	النسبة
المجموع	348096	13807.29	03.38

تحليل وتفسير الجدول:

تعتبر مساحة التحليل من بين الفئات المهمة التي يجب على الباحث معرفتها قبل الشروع في دراسة بقية فئات تحليل المضمون، وتعتبر فئة المساحة من أبرز فئات الشكل (كيف قيل؟) التي يجب حسابها لمعرفة قيمة الموضوع المطروح للدراسة، وتتم هذه الخطوة من خلال معرفة المساحة الإجمالية الخاصة بالوثيقة المدروسة، ثم حساب المساحة الخاصة بالتحليل، أي مساحة الموضوعات التي لها علاقة بموضوع الدراسة ومشكلته. انطلاقاً من موضوع دراستنا والمتمثل في المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسة الجزائرية. قمنا باختيار عينة من جريدة الخبر اليومي والتي قدرت ب(12 مفردة)، وبعدها قمنا بحساب المساحة الخاصة بكل عدد من الجرائد فمنها جرائد قدر عدد صفحاتها ب(24) صفحة وقدرت مساحة العدد الواحد ب(28224 سم<sup>2</sup>)، وقد قدر عدد الجرائد التي بلغ عدد صفحاتها (24) صفحة (10) جرائد، أما الجرائد التي بلغ عدد صفحاتها (28) صفحة فقدر عددها بجريدتين. وقدرت مساحة العدد الواحد ب(32928 سم<sup>2</sup>).

وقد بلغت المساحة الإجمالية للجرائد محل الدراسة (12 جريدة) (348096 سم<sup>2</sup>)، وبلغت مساحة موضوعات التحليل الخاصة بقضايا الفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر (13807.29 سم<sup>2</sup>)، وذلك بنسبة (03.38%) وهي نسبة كبيرة إذا تم مقارنتها بالمساحة المخصصة لبقية الموضوعات التي تنشرها الجريدة. وهذا دليل على اهتمام الجريدة بنشر الموضوعات التي لها علاقة بتهديد الاقتصاد الوطني. إذ بلغت أعلى نسبة خصصت لموضوعات الفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر في العدد رقم (7703) والعدد رقم (7697) إذ قدرت في كلا العددين ب(08.49%)، وسجلت أصغر نسبة في العدد رقم (7582) وقدرت ب(01.43%). ومما تقدم من أرقام نستنتج بأن جريدة الخبر خصصت حيزاً كبيراً لمعالجة قضايا الاقتصاد الوطني وأهم أزماته التي مر بها في السنوات الأخيرة، وخصوصاً ظاهرة الفساد الاقتصادي التي انتشرت مؤخراً في الكثير من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتي كان لها انعكاس خطير على المؤسسة الجزائرية وسمعتها لدى الرأي العام الجزائري، والعربي والدولي.

## 2-توزيع موضوعات الفساد الاقتصادي في الجريدة حسب طبيعة نوعها.

النسبة	التكرار	الفئات
30.55	11	01-تهريب المواد الغذائية والنفطية والأسلحة
16.66	06	02-انتفاضات واحتجاجات شعبية
22.22	08	03-اختلاس الأموال ونهبها وغسلها
11.11	04	04-نهب العقارات والاعتداء على ممتلكات الدولة والأفراد
19.44	07	05-سوء تسيير الثروات الطبيعية والتوزيع المشبوه للعقارات
100	36	المجموع

### تحليل وتفسير الجدول:

بينتالدراسة تحليلية بأن أهم الموضوعات الصحفية المتعلقة بالفساد الاقتصادي وأزماته والتي تم تناولها بحجم كبير من طرف جريدة الخبر نجد: تهريب المواد الغذائية والمواد النفطية والأسلحة عبر الحدود الجزائرية وذلك بنسبة (30.55%). ويعتبر التهريب بمختلف أشكاله من أبرز أنماط الفساد التي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني، فالتهريب أصبح مهنة تتمتع لدى الكثير من الشباب عبر الحدود الجزائرية، وهناك من وجد في هذه المهنة السبيل الوحيد للهروب من شبح البطالة والفقر، ولكن المؤسف أن من يدفع ثمن هذه الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجزائري هم الفقراء والبطالين، الذي هم بحاجة ماسة للعمل، ولكن الظروف الاجتماعية والاقتصادية جعلتهم وسيلة استخدمتها عصابات التهريب عبر مختلف القطر الجزائري لتحقيق مصالحهم الشخصية. فكم من قضية تهريب عبر القطر الجزائري كان ضحيتها أفراد لا علاقة لهم بالمخدرات أو الأسلحة أو المواد الغذائية أو النفطية ولكن الظروف الاجتماعية القاسية جعلتهم يتقبلون العمل في الممنوعات بغية توفير لقمة العيش لأولادهم. ولكن هناك حالات أخرى عبر مختلف القطر الجزائري جعلت من التهريب وسيلة لتحقيق الثراء وبناء المشاريع في مختلف الولايات الجزائرية، وهذا ما كشفته جريدة الخبر في العديد من التحقيقات الصحفية التي قدمتها، فهناك من يهرب المواد الغذائية والمواد النفطية، وهناك من يشتغل على تهريب المخدرات وترويجها بمختلف أنواعها. وهذا يتم بعيدا في أغلب الأحيان عن المراقبة الأمنية المفروضة على الحدود الجزائرية. ولكن رغم ذلك تجد بأن عصابات التهريب لا تتوقف عن نشاطها، وهذا دليل على أن هذه العصابات لها تدعيم قوي من الخارج ومن الداخل بغية توسيع شبكاتهما وتحقيق مصالحهما.



فإذا كان التهريب بمختلف أشكاله وأصنافه يعد من بين الموضوعات التي تناولتها جريدة الخبر بشكل كبير عبر صفحاتها وقدمت في ذلك تحقيقات صحفية متعددة للكشف عن أخطار التهريب وكيفية الحد من انتشار هذه الظاهرة. وإلى جانب التهريب الذي يهدد الاقتصاد الوطني هناك ظاهرة أخرى لا تقل خطورة عن الأولى كشفت عنها الدراسة، وهي اختلاس الأموال وتبييضها بمختلف الأشكال، وذلك بنسبة (22.22%)، فما تناولته جريدة الخبر من موضوعات صحفية عديدة حول قضية اختلاس الأموال وتبييضها من طرف مسؤولين في الدولة أو أصحاب مؤسسات اقتصادية يعد ذلك خطراً على الاقتصاد الوطني في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً داخل المجتمع الجزائري، فحالات اختلاس الأموال وتبييضها في تزايد مستمر وبشكل كبير وفي مختلف القطاعات، والأدهى والأمر أن من يقف وراء هذه القضايا لا يترك أثراً يساعد العدالة على استرجاع حقوق الآخرين، أو متابعتهم قضائياً في مثل هذه القضايا الخطيرة. ما يجعل أموال الدولة والمواطن الجزائري في خطر في ظل انتشار عصابات تبييض الأموال ونهبها للخارج أو تبييضها من خلال استثمارها في مشاريع اقتصادية متعددة مثل العقارات أو السياحة...إلخ.

ومن بين الموضوعات الصحفية التي تناولتها جريدة الخبر والتي لها علاقة بالأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، سوء تسيير الثروات الطبيعية والتوزيع المشبوه للعقارات وذلك بنسبة (19.44%)، فالتسيير العشوائي للثروات الطبيعية أدى إلى حدوث أزمات متعددة مست مختلف المؤسسات الاقتصادية. وعطلت مختلف مشاريع التنمية داخل البلاد، مما نتج عنه تأخر في إكمال المشاريع التي تم برمجتها ضمن المخططات الحكومية. فكل المؤشرات توحى بأن الاعتماد على مصدر واحد للطاقة (البتروال والغاز) قد يؤدي مستقبلاً إلى دخول البلاد في أزمات حادة قد ينجر عنها مشاكل كثيرة، إذا لم تستثمر الحكومة في قطاعات أخرى (السياحة والطاقة البديلة والصناعة والزراعة) بدلاً من قطاع المحروقات.

3-توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب القوالب الصحفية.

النسبة	التكرار	الفئات
48	12	الخبر الصحفي
36	09	التحقيق الصحفي
12	03	المقابلة الصحفية

04	01	أخرى تذكر
100	25	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

يعتبر الخبر الصحفي من أبرز القوالب الصحفية المعتمدة في تحرير الأخبار المتعلقة بموضوعات الفساد الاقتصادي وأزماته وذلك بنسبة (48%)، والخبر الصحفي في الغالب يجيب عن الأسئلة الآتية فقط (من ؟ وماذا؟ وأين؟ ومتى؟). أي الفاعل، ووصف الحدث، والمكان والزمن) أما بقية تفاصيل الخبر فلا نجدتها في قالب الخبر وإنما يتم طرحها في بقية القوالب الصحفية الأخرى، وهذا يعود إلى أن الخبر الصحفي يتسم بصفة الأنوية والجدة والسرعة في بث الخبر، بحثا عن تحقيق سبق الصحفي للوسيلة الإعلامية. فأغلب الموضوعات التي طرحتها جريدة الخبر ولها علاقة بالفساد الاقتصادي جاءت على شكل أخبار متنوعة شملت قضايا متعددة مثل التهريب، والنهب، والاختلاس وتبييض الأموال، وسوء تسيير الثروات الطبيعية،... إلخ. وذلك بغية تنوير الرأي العام الجزائري بما يحدث داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من فوضى وفساد وتبذير لأموال الدولة دون حسيب أو رقيب.

فإذا كان الخبر الصحفي يعد الأكثر استخداماً في تحرير الموضوعات الصحفية التي لها علاقة بالفساد الاقتصادي داخل المؤسسة الجزائرية، فإن قالب التحقيق الصحفي يعد ثاني هذه القوالب الذي توليه جريدة الخبر أهمية أثناء تناول موضوعات الفساد الاقتصادي وذلك بنسبة (36%)، وذلك بغية الكشف والتحقيق في ما وراء الخبر الصحفي، فقد لا يقدم الخبر الصحفي التفاصيل التي يحتاجها الرأي العام الجزائري أو العربي حول قضية من قضايا الفساد الاقتصادي، ولهذا يتم اللجوء إلى البحث عن التفاصيل الدقيقة حول الموضوع المطروح وتأكيد ذلك بالأدلة والبراهين والشهود والصور التي تثبت القضية التي تم تناولها، وقد يأخذ ذلك وقتاً طويلاً من المتابعة الصحفية لمعرفة تفاصيل الحدث، وقد يستمر التحقيق في القضية لعدة سنوات متتالية وهذا ما حدث في قضية الخليفة في الجزائر المتهم بالاختلاس وتبييض الأموال وغيرها من الجرائم التي تم متابعته فيها من طرف القضاء الجزائري. وكذلك قضية وزير الطاقة السابق شكيب خليل الهارب في أمريكا والمتهم في عدة قضايا منها اختلاس الأموال وتبذيرها وتبييضها في عدة مشاريع داخل وخارج الوطن. فهذه القضايا وغيرها جعلت من الصحافة الجزائرية وجريدة الخبر خصوصاً تتابع تفاصيلها الدقيقة وتنقلها للرأي العام الجزائري، وهذا يتطلب من الإعلامي متابعة مستمرة لهذا الملف

بغية الحصول على أكبر قدر من المعلومات والتفاصيل التي تسهل عليه عملية كتابة التحقيق الصحفي.

4- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب أشكاله وأنواعه.

الفئات	التكرار	النسبة
التهريب	09	25.71
غسل الأموال	05	14.28
اختلاس الأموال	05	14.28
الرشاوى وفساد العدالة	02	05.71
النهب العقاري	08	22.85
ترويج المخدرات	06	17.14
المجموع	35	100

#### تحليل وتفسير الجدول:

كشفت الدراسة التحليلية بأن من أهم أشكال الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الخبر اليومي نجد ظاهرة التهريب للمواد المختلفة (المواد الغذائية، الثروات الطبيعية، الأسلحة... إلخ) وذلك بنسبة (25.71%). فقد كشفت الجريدة بأن هناك نشاط كثيف لعصابات التهريب عبر الحدود الجزائرية، وقد زاد نشاطها في السنوات الأخيرة نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها منطقة المغرب العربي على الخصوص. وقد يشكل ذلك خطرا كبيرا على الاقتصاد والأمن الوطني في المستقبل القريب إذا لم يتم وضع حدا لنشاط هذه العصابات ومتابعتها داخل وخارج الوطن. وإلا سوف تكون سببا في إحداث الفوضى داخل المجتمع الجزائري.

ومن بين أشكال الفساد الاقتصادي التي شهدتها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة، ترويج المخدرات وذلك بنسبة (17.14%) حسب المعالجة الصحفية، ويعد ترويج وتهريب المخدرات داخل المجتمع الجزائري من العوامل التي ساهمت في ضرب استقرار الاقتصاد الوطني. فالمخدرات ليست فقط آفة تهدد مستقبل الشباب الجزائري والعربي، وإنما أصبحت الخطر القادم الذي يهدد أمن الدولة واقتصادها، في ظل انتشار عصابات التهريب وزيادة التجارة في هذا النوع من الممنوعات، وهذا بدعم من جهات من داخل وخارج الوطن، وهذا ما أدى بالحكومة الجزائرية في عدة مرات إلى غلق حدودها مع العديد من الدول وذلك بغية الحفاظ على الاستقرار الداخلي للدولة.

ومن بين أشكال الفساد الاقتصادي الذي انتشر بشكل كبير داخل المؤسسة الجزائرية حسب المعالجة الإعلامية للظاهرة، اختلاس الأموال وتبييضها في شكل استثمارات عقارية داخل وخارج الوطن وذلك بنسبة (14.28%). حيث شهدت مختلف المؤسسات الجزائرية في السنوات الأخيرة حالات متعددة من الاختلاسات للأموال من طرف مسؤولين في الدولة، أو من طرف موظفين عاديين، أو من قبل رؤساء في مؤسسات خاصة أو عمومية، وقد سلطت مختلف وسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية الضوء على ملفات متعددة لاختلاس الأموال وتبييضها داخل المجتمع الجزائري وأبرزها ملف الخليفة صاحب العقارات والاستثمارات المتعددة في الجزائر وخارجها، بالإضافة إلى قضية وزير الطاقة السابق شكيب خليل المتهم باختلاس الأموال من مؤسسة سوناطراك الجزائرية وإبرام عقود مشبوهة مع شركات أجنبية في مجال النفط والغاز. فهذه الملفات وغيرها عديدة ساهمت بشكل أو بآخر في تشويه صورة الاستثمارات العقارية في الجزائر، وتضييع حقوق المواطن الجزائري، وضرب الاقتصاد الوطني في العمق من خلال تضييع ثروات البلاد.

5- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب الفاعلين في عملية الفساد.

النسبة	التكرار	الفئات
21.42	09	المهربون
14.28	06	مروجي المخدرات
14.28	06	أصحاب المؤسسات
09.52	04	العصابات
14.28	06	السلطة الحاكمة
16.66	07	البطالين
04.71	02	لجان الدفاع عن حقوق الإنسان
04.71	02	أخرى تذكر
100	42	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

كشفت نتائج الدراسة التحليلية بأن من أبرز الفاعلين في قضايا الفساد وأزماته حسب المعالجة الإعلامية للظاهرة نجد المهربون للمواد المختلفة (الأسلحة،

المواد الغذائية والمواد النفطية والمخدرات... إلخ) وذلك بنسبة (21.42%)، فلم يعد الفرق بين المهرب المحترف وغير المحترف، لأن عصابات التهريب أصبح لها فرق متعددة ومتخصصة تعتمد عليها من الجنسين (ذكور وإناث) وهناك استغلال فاضح للمواطن الجزائري البسيط على الحدود الجزائرية من قبل هذه العصابات التي تستغل ظروفه الاجتماعية والاقتصادية المزرية للزج به في عالم لا يعرف عنه سوى أنه يجمع من خلاله بعض الأموال ولكن يجهل بأن ما يقوم به يدخل ضمن الممنوعات التي يعاقب عليها القانون الجزائري. ولقد كشفت الصحافة الوطنية في العديد من المناسبات بأن مختلف شرائح المجتمع المتواجدة على الحدود الجزائرية معرضة للابتزاز والاستغلال ولهذا وجب على السلطات المحلية توفير الرعاية الخاصة لمثل هذه الفئات حتى لا تكون ضحية هذه العصابات التي تتمتع بالتهريب تحت حماية شخصيات دولية أو محلية.

ومن بين الفاعلين الذين كشفت عنهم الدراسة التحليلية ولهم علاقة مباشرة بالأزمات التي تحدث للاقتصاد الوطني نجد فئة البطالين وذلك بنسبة (16.66%). تعد فئة البطالين في المجتمع الجزائري من أبرز الفئات التي قد تشكل خطرا على استقرار المجتمع، فتهميش وإقصاء هذه الفئات داخل المجتمع من أبرز حقوقها وهو الحصول على منصب عمل محترم يؤدي بها مع مرور الوقت إلى العصيان والتمرد على الأوضاع السائدة، وما حدث في العديد من الدول العربية من ثورات كان سببها الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتعفن. وما يحدث حاليا في العديد من الولايات الجزائرية من احتجاجات وإضرابات متكررة سببها التهميش والإقصاء وضياع الحقوق، وانتشار البيروقراطية في التعامل مع القضايا الحساسة التي تهم المواطن الجزائري.

6- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب الجمهور والمؤسسات المستهدفة من عملية الفساد.

النسبة	التكرار	الفئات
05.71	02	السلطات المحلية
31.42	11	المؤسسات الخاصة والعامة
20.00	07	المسؤولين
05.71	02	مركبات النقل
14.28	05	البطالين
20.00	07	عصابات التهريب
02.85	01	المقاولين
100	35	المجموع

### تحليل وتفسير الجدول:

أظهرت الدراسة التحليلية بأن المؤسسات الخاصة والعمومية من أبرز الجهات المستهدفة في عملية الفساد الاقتصادي وأزماته داخل المجتمع الجزائري حسب المعالجة الإعلامية للظاهرة وذلك بنسبة (31.42%). فالمؤسسات الاقتصادية والتجارية والخدماتية تعد من أبرز المؤسسات التي استفحل الفساد الاقتصادي بها كثيراً، نظراً لطبيعة النشاط الممارس بها، وقيمة الصفقات التي تعرض بهذه المؤسسات مما يجعلها عرضة لعصابات الاختلاس والنهب والغش والتزوير بغية تحقيق مكاسبها الشخصية على حساب المصلحة العامة للمواطن الجزائري، وعلى حساب مصلحة البلد. فكم من مؤسسة اقتصادية خاصة أفلس وأغلقت بسبب سوء تسيير مواردها أو بكثرة قضايا الفساد داخلها، وكم من مؤسسة اقتصادية عمومية تعرضت لأزمات وهزات كبيرة بغية ضرب استقرار البلد وزرع الفتنة داخله، وما حدث لمؤسسة سوناطراك المتخصصة في البترول والغاز بالجزائر في السنوات الأخيرة خير دليل على محاولة ضرب الاقتصاد الوطني، وما يحدث حالياً من انهيار لسعر النفط إلا وله خلفيات تم رسمها بغية ضرب استقرار البلد وزرع الفتنة بين أبنائه، والزج بهم في مآهات الخاسر فيها المواطن الجزائري.

ومن بين الفئات المستهدفة كما كشفت عنه الدراسة نجد فئة المهربين وذلك بنسبة (20.00%)، فإذا كان المهرب يقوم بعمل مخالف للقانون ويعاقب على ذلك، فإن هذه الفئة مستهدفة من قبل الجهات الأمنية التي تقوم بمراقبة الحدود ومنع تهريب أي نوع من السلع على الحدود الجزائرية، ولكن رغم المراقبة المفروضة إلا أن نشاط عصابات المهربين لم يتوقف بل أصبحت خطراً على استقرار الفرد والمجتمع.

ومن بين الفئات المستهدفة كما كشفت عنه الدراسة التحليلية نجد فئة المسؤولين في المؤسسات الخاصة والعمومية، وذلك بنسبة (20.00%)، فالمسؤول في أي مؤسسة اقتصادية أو تجارية ليس لديه الحرية في إدارة المؤسسة التي يشرف عليها، فقد يتعرض بشكل يومي للضغوط والمساومات من جهات متعددة، تجعله في بعض الأحيان يتنازل عن مبادئه التي يفرضها عليه المكان الذي يعمل به، وينخرط في لعبة الفساد دون وعي منه، أو دون قصد، وهذا ما يجره إلى الوقوع في الممنوعات داخل المؤسسة التي يشرف عليها، وبهذا تسجل عليه الأخطاء والمخالفات للقانون الداخلي للمؤسسة وتفرض عليه عقوبات قد تدفع به إلى الاستقالة أو التخلي عن المنصب وفي

الغالب يتابع قضائيا بسبب الجرائم التي ارتكبتها داخل مؤسسته. فالمسؤول في أي مؤسسة يعد العنصر الأساسي في نجاح أو فشل تسيير المؤسسة، فإذا حققت المؤسسة نجاحات مستمرة فقد يكون لذلك أثر إيجابي على المسؤول وعلى بقية العمال والعكس صحيح.

7- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب الاتجاه العام للجريدة.

النسبة	التكرار	الفئات
83.33	10	موقف إيجابي
16.66	02	موقف محايد
00.00	00	موقف سلبي
100	12	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

أظهرت نتائج الدراسة بأن اتجاه جريدة الخبر نحو معالجتها لظاهرة الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري، هو موقف إيجابي وذلك بنسبة (83.33%) ويمكن إرجاع ذلك إلى النقاط الآتية:

- تغطية جريدة الخبر لقضايا الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري تجاوز مرحلة نقل الأخبار إلى مرحلة التحقيق في الظاهرة والبحث عن أسباب حدوث الظاهرة ومعرفة أشكال الفساد الاقتصادي المنتشرة داخل المؤسسات، والبحث عن طرق وأساليب معالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي.
- تمكن جريدة الخبر من كشف أكبر ملفات الفساد في المجتمع الجزائري باعتماد على مصادرها المتعددة، ودون الخضوع للضغوطات المفروضة من جهات متعددة ترفض كشف مثل هذه الملفات على العلن.
- تمكن جريدة الخبر من متابعة ملفات الفساد الاقتصادي عن كنب والتحقيق في أدق التفاصيل المتعلقة بها، مع تقديم الأدلة والحجج التي تثبت ذلك.
- قدرة جريدة الخبر على معالجة ملفات الفساد الاقتصادي بطرق احترافية، دون الخضوع لأطراف معينة، مما جعلها تتعرض لضغوطات من جهات مجهولة في العديد من المرات.
- كشف ملفات الفساد الاقتصادي للرأي العام الجزائري ومعرفة مخاطر ذلك على الفرد والدولة من خلال توثيق ذلك بشهادات من الخبراء والمختصين في المجال.
- مواجهة المسؤولين بالحقائق والأرقام التي تثبت زيادة ملفات الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية والتساهل في التعامل معها من قبل الجهات الوصية، مما جعل جريدة الخبر تتعرض لضغوطات متعددة من قبل جهات متعددة لها فائدة في تعفن الأوضاع.

8- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب مخاطره وأزماته.

النسبة	التكرار	الفئات
20.75	11	1-تهديد الاقتصاد الوطني
11.32	06	2-زيادة مروجي المخدرات
15.09	08	3-انتشار عصابات التهريب
09.43	05	4-تعطيل مشاريع التنمية
03.77	02	5-الإستيلاء على العقارات
03.77	02	6-الفوضى وسوء التسيير المؤسسي
07.54	04	7-الغش والتزوير في المشاريع الاقتصادية
09.43	05	8-تبييض الأموال
07.54	04	9-انتشار المحسوبية والبيروقراطية
11.32	06	10-التصدير المشبوه للثروات الطبيعية
100	53	المجموع

تحليل وتفسير الجدول:

كشفت الدراسة التحليلية بأن من أبرز مخاطر الفساد الاقتصادي حدوث عجز اقتصادي مستمر داخل المؤسسات الاقتصادية وعدم قدرتها على مواجهة الأزمات التي تتعرض لها بسبب استفحال مظاهر الفساد الاقتصادي وهذا ما كشفت عنه جريدة الخبر، وذلك بنسبة (20.75%)، فأغلب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية معرضة للأزمات في ظل الظروف التي تمر بها البلاد، ولكن لكل مؤسسة هناك استراتيجية يمكن تتبعها للخروج من الأزمات التي يمكن أن تواجهها في مسارها. وخير مثال ما تعرضت له شركة سوناطراك الجزائرية في السنوات الأخيرة من أزمات متعددة (الهجوم الإرهابي، انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية) كل هذه المؤشرات تدل على أن هذه المؤسسة تعرضت لأزمات يمكن لكل واحدة منها أن تشكل خطرا على هذه المؤسسة التي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني في الجزائر. ولكن في حالة انتشار مظاهر الفساد داخل المؤسسات الاقتصادية مثل الاختلاس ونهب المال، وأيضا تهريب الأموال خارج الوطن، وسوء تسيير الثروات الطبيعية أو غيرها، فهذه المؤشرات قد تكون كافية لإفلاس أي مؤسسة اقتصادية وتوقفها عن النشاط، أو عجزها عن تلبية متطلبات وحاجات المجتمع والمواطن. وهذا ما يجعلها عرضة للضغوط الخارجية.



ومن بين مخاطر الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري كما كشفت عنه المعالجة الصحفية انتشار ظاهرة تهريب السلع والمواد المختلفة وذلك بنسبة ( 15.09%)، فهذه الظاهرة في تزايد مستمر داخل المجتمع الجزائري، مما قد يكون لها انعكاس خطير مستقبلا على النسق الاجتماعي وعلى حياة المواطن الجزائري.

فكثرة عصابات التهريب على الحدود الجزائرية والتساهل معها يجعل الجزائر منطقة عبور وبيع لمختلف السلع، وزيادة نشاط هذه العصابات يجعل الأمن الداخلي للبلاد مهدد خصوصا في ظل ما يحدث من حراك اجتماعي وسياسي على الحدود الجزائرية. ولم يعد التهريب يقتصر على العصابات بل تعداه إلى المواطن البسيط الذي لا يملك قوت يومه، فالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة قد تدفع بالكثير من الشباب إلى ممارسة التهريب هروبا من شبح البطالة والفقير. ولهذا وجب على السلطات المحلية التفكير في مثل هذه الفئات والاعتناء بها لأنها تعد مصدر لدعم وتسهيل عمل عصابات التهريب داخل أو خارج الوطن.

يعتبر التصدير المشبوه للثروات الطبيعية داخل وخارج الجزائر من أبرز المخاطر التي نتجت عن الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية وهذا ما كشفت عنه المعالجة الإعلامية وذلك بنسبة (13.32%). فتعدد الثروات الطبيعية قد يعد نعمة على سكان البلد إذا تم تسيير هذه الثروات فيما يخدم مؤسسات البلد، وقد تكون هذه الثروات نقمة على أصحابها إذا لم يحسن استخدامها في الأماكن المناسبة. فتوفر الثروات الطبيعية لا يعني نجاح مسار التنمية في البلد، لأن بناء المشاريع والاستثمار في مختلف المجالات يتطلب إمكانات بشرية متميزة ولها قدرة على تسيير هذه الثروات وفق ما يخدم أهداف التنمية في البلد. فقد تحقق المؤسسات الاقتصادية تقدما في تحصيل الثروات الطبيعية ولكن عندما تنعدم الأهداف والخطط الاستراتيجية والكفاءة تسود الفوضى وسوء التسيير مما يؤدي إلى تجميد كل مسارات التنمية وتعطل كل المشاريع.

9- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب البيئة التي انتشر بها الفساد

النسبة	التكرار	الفئات
02.85	01	1-مقرات الوزارات الحكومية
28.57	10	2-الشركات والمؤسسات
05.71	02	3-محطات الوقود
05.71	02	4-البلديات
28.57	10	5-الحدود الجزائرية

17.14	06	6-الشارع والمجتمع الجزائري
08.57	03	7-البنوك والمؤسسات المصرفية
02.85	01	8-المديريات العامة
100	35	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

كشفت الدراسة التحليلية بأن الشركات والمؤسسات الاقتصادية والحدود الجزائرية من أبرز الأماكن التي انتشر بها الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري وهذا ما كشفته المعالجة الإعلامية وذلك بنسبة (28.57%)، فالمؤسسات والشركات الاقتصادية تعد أبرز الأماكن التي تتم فيها عقد الصفقات الاقتصادية ووضع استراتيجيات الاستثمار المحلي والخارجي، بالإضافة إلى تبادل وإنتاج السلع والمواد والخدمات وتسويقها نحو الأسواق الداخلية والخارجية، ولهذا تعد هذه المؤسسات الأكثر عرضة لمظاهر الفساد بمختلف أشكاله، وهذا ما حدث داخل العديد من المؤسسات الجزائرية في السنوات الأخيرة، فما حدث داخل مؤسسة سوناطراك من اختلاسات وتبييض للأموال ونهب للعقارات التابعة للشركة، بالإضافة للاستثمارات المشبوهة من قبل المسؤولين والقائمين عليها، فهذا الملف يعد من أكبر ملفات الفساد شهدتها الجزائر في السنوات الأخيرة. والملف الثاني في قضية الفساد الاقتصادي الذي سلطت عليه مختلف وسائل الإعلام الجزائرية والأجنبية الضوء يتمثل في قضية الخليفة، صاحب أكبر الاستثمارات في الجزائر في مجال العقارات والطيران والإعلام والبنوك، فهذا الملف شهد تطورات كثيرة على المستوى المحلي والدولي ومتابعة دقيقة من قبل القضاء الجزائري والدولي، وتغطية مستمرة من قبل وسائل الإعلام بغية الكشف على حيثيات هذا الملف وتنوير الرأي العام الجزائري والدولي بالحقيقة التي لم يتم الفصل فيها لغاية اليوم، في ضوء التكتّم عن القضية وتأجيل محاكمة المتهم الأول في هذا الملف.

وتعتبر الحدود الجزائرية من بين الأماكن التي ينتشر بها الفساد الاقتصادي بحجم كبير وهذا ما كشفت عنه المعالجة الإعلامية، وهذا في ظل تنامي عصابات التهريب لمختلف المواد الغذائية والمخدرات، و مواد الوقود بمختلف أشكاله، بالإضافة للأسلحة وغيرها من المواد الثمينة. فهذا النشاط المحظور في تزايد مستمر مما جعل هذه العصابات تفرض منطقتها في العديد من المناطق الحدودية وهذا قد يشكل خطرا

على أمن المواطن وعلى الاقتصاد الوطني. فأغلب هذه العصابات أصبحت تستغل المواطن الجزائري المتواجد على الحدود لتوظيفه في تهريب المواد والسلع دون إخباره بالعواقب التي تنجم عن هذا النشاط الذي يعاقب عليه القانون الجزائري. وقد تتعدد أسباب زيادة نشاط التهريب على الحدود الجزائرية ولكن سوف نركز على ذكر بعضها هنا:

- 01- البطالة التي يعاني من المواطن الجزائري في المناطق الحدودية مما تؤدي به إلى ممارسة هذا النشاط إلى جانب عصابات التهريب.
- 02- الظروف الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي يمر بها الكثير من السكان في المناطق الحدودية تدفع بهم إلى محاولة تغيير نمط عيشهم نحو الأفضل في ظل تجاهل السلطات المحلية لطلباتهم المستمرة.
- 03- الأحداث التي تعيشها العديد من الدول العربية والإفريقية ساهم في خلق جو يساعد عصابات التهريب على النشاط والعمل.
- 04- تنامي دور عصابات التهريب داخل الجزائر وخارجها، إذ أصبحت لها حماية من جهات لها نفوذ داخل الوطن وخارجه مما أدى إلى زيادة نشاطها وامتدادها.
- 05- ضعف التقنيات المستخدمة في مكافحة التهريب المستخدمة على مستوى الحدود الجزائرية مما يسهل من نشاط هذه العصابات، التي تخترع في كل مرة تقنيات جديدة لتمير سلعها سواء لداخل الجزائر أو خارجها.
- 10- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب أهداف الجريدة من المعالجة.

النسبة	التكرار	الفئات
32.43	12	1-تقديم الأخبار والمعلومات عن الفساد الاقتصادي
24.32	09	2-كشف المتسببين في الفساد الاقتصادي
08.10	03	3-إبراز مخاطر وتداعيات الفساد الاقتصادي.
10.81	04	4-كشف أشكال الفساد الاقتصادي.
00.00	00	5-التهويل الإعلامي في تناول موضوع الفساد الاقتصادي.
24.32	09	6-التحقيق المستمر في قضية الفساد الاقتصادي.
100	37	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

تهدف جريدة الخبر اليومي من معالجتها لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية بالدرجة الأولى إلى تقديم الأخبار والمعلومات والتحقيقات حول

ملفات الفساد التي شهدتها المؤسسات الجزائرية في السنوات الأخيرة وذلك بنسبة (32.43%). فأغلب التغطيات الإعلامية المتعددة لملفات الفساد الاقتصادي كان الهدف منها تنوير الرأي العام الجزائري بما يحدث من اختلاسات لأموال الدولة وتبييضها من قبل المسؤولين ورجال المال والأعمال سواء داخل الوطن أو خارجه، بالإضافة إلى كشف عصابات التهريب ونهب العقارات التابعة للدولة، فكل هذه الأخبار قد تساهم بشكل أو بآخر في صنع قضية ذات مصلحة مشتركة لدى الرأي العام الجزائري ليطالب بمحاسبة المتسببين في ضياع أموال الشعب الجزائري من قبل المسؤولين وأصحاب المال والنفوذ.

والهدف الثاني من المعالجة الإعلامية لملف الفساد الاقتصادي في الجزائر يتمثل في كشف المتسببين في ملفات الفساد الاقتصادي والتحقيق معهم وذلك بنسبة (24.32%)، ومعرفة تفاصيل ملفات الفساد الاقتصادي، ومحاكمة الفاعلين أمام الرأي العام الجزائري لمعرفة كل من كان سببا في تضبيع أموال الشعب الجزائري، أو من كان وراء تهريب الثروات الطبيعية والأسلحة والمواد الغذائية، ومحاولة إغراق السوق الجزائرية بالسلع. بالإضافة إلى محاربة مروجي المخدرات ووضع حدا لمثل هذه العصابات التي تسعى لنشر السموم داخل المجتمع الجزائري. وقد كانت جريدة الخبر اليومي سبابة إلى الكشف عن أسماء كثيرة كانت سببا في نشر الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري مثل (صاحب العقارات والفندقة والبنوك (الخليفة)، والوزير السابق (شكيب خليل)، وغيرهم من رجال المال والأعمال والمسؤولين في مختلف المؤسسات الجزائرية).

11- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب القيم السلبية المتضمنة في هذه الموضوعات.

القيم	التكرار	النسبة	الفئات	التكرار	النسبة
التهريب	10	21.27	سوء التسيير	07	14.89
ترويج المخدرات	05	10.63	العجز الاقتصادي	08	17.02
تزوير العملات	04	08.57	التلوث البيئي	01	02.12
النصب والاحتيال	05	10.63	الإهمال والتسيب	03	06.38
النهب	07	14.89	البطالة	02	04.25
العنف	01	02.12	التهميش والإقصاء	03	06.38
المجموع	47			100	

## تحليل وتفسير الجدول:

يتضح من الجدول أعلاه بأن المعالجة الإعلامية لموضوعات الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري تضمنت مجموعة من القيم السلبية وأبرز هذه القيم نجد: قيمة التهريب وتعد أبرز القيم السلبية التي احتوت عليها الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي وذلك بنسبة (21.27%) ويعود ذلك إلى كثرة الموضوعات الصحفية عبر جريدة الخبر اليومي الخاصة بتهريب المواد الغذائية والأسلحة والمخدرات والثروات الطبيعية. ومن بين القيم السلبية التي تضمنت في الجريدة نجد قيمة العجز الاقتصادي وذلك بنسبة (17.02%). وقد تلمسنا ذلك في الموضوعات الصحفية التي تناولت انهيار أسعار النفط في الجزائر في الأشهر الأخيرة من عام (2014) وتطبيق الحكومة لسياسة التقشف في مختلف المجالات، وهذا دليل على فشل سياسة تسيير الثروات الطبيعية في مرحلة البحبوحة المالية التي مرت بها الجزائر في السنوات الأخيرة، بالإضافة إلى غياب مشاريع الاستثمار خارج قطاع المحروقات، فالجزائر بحاجة ماسة إلى تدعيم قطاع المحروقات بالاستثمار في قطاع السياحة وقطاع الزراعة، والصناعة، والطاقت البديلة، مثل الطاقة الشمسية، فكل هذه المجالات توفر مداخل معتبرة لخزينة الدولة تجنبها تطبيق سياسات التقشف وأيضاً تجنب الضغوطات التي تفرضها الدول المنتجة للنفط.

وتضمنت الموضوعات الصحفية إلى جانب قيمة التهريب والعجز الاقتصادي قيم سلبية أخرى تمثلت في سوء التسيير ونهب الثروات والعقارات وذلك بنسبة (14.89%) وهذا يتجلى بشكل واضح في الموضوعات التي عالجت الفوضى التي مرت بها الجزائر مؤخراً عند منحها لمشاريع استثمارية في مجال الغاز الصخري واستخراجه، فما نتج عنه من فوضى واحتجاجات في عدة ولايات جزائرية دليل على أن مشروع استخراج الغاز الصخري يتطلب وضع استراتيجية محكمة تقدمها للرأي العام تبرز من خلالها إيجابيات ومخاطر استخراج هذا الغاز الصخري. كما أن سوء تسيير الثروات الطبيعية داخل المؤسسات الاقتصادية جعلها عرضة للأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية. فهناك من يستغل الظروف والأزمات ويستثمر فيها من خلال نهب الثروات والأموال وتبييضها في شكل عقارات متعددة سواء داخل الوطن أو خارجه وهذا ما حدث مؤخراً لشركة سوناطراك الجزائرية.

وإلى جانب القيم السلبية التي ذكرناها هناك قيم سلبية أخرى مثل ترويج المخدرات وقيمة النصب والاحتيال فقد وردت في الموضوعات الصحفية بنسبة

(10.63%) وقد تتضح هذه القيم في الموضوعات الصحفية الخاصة بترويج المخدرات وتهريبها عبر الحدود من قبل العصابات التي تتاجر في هذه الممنوعات، والتي تعد خطرا على المواطن الجزائري وعلى الاقتصاد الوطني. لأن ترويج المخدرات أصبحت تجارة يمارسها الكثير من الأفراد داخل المجتمع الجزائري، ورغم خطورتها وعواقبها إلا أنها في تزايد مستمر وبشكل خطير، إذا لم تتخذ الإجراءات اللازمة لمراقبة نشاط هذه العصابات التي خربت البلاد والعباد.

12- توزيع الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي حسب طرق معالجة الظاهرة.

النسبة	التكرار	الفئات
17.30	09	1-تفعيل دور مصالح المراقبة داخل المؤسسات الاقتصادية
05.76	03	2-تعيين الكفاءات في المناصب الحساسة.
17.30	09	3-تكتيف عمليات المراقبة على الحدود
01.92	01	4-عقد مؤتمرات وندوات لمعالجة ظاهرة الفساد الاقتصادي
03.84	02	5-التوزيع العادل للثروات الطبيعية والعقارات
11.53	06	6-توفير فرص العمل للشباب البطال والسماع لانشغالهم
17.30	09	7-توسيع آفاق الاستثمار خارج قطاع المحروقات
09.61	05	8-فرض عقوبات قاسية على كل من لديه علاقة بالفساد
05.76	03	9-تفعيل دور الإعلام لكشف قضايا الفساد الاقتصادي
09.61	05	10-تفعيل دور مختلف مؤسسات الدولة لمكافحة الفساد
100	52	المجموع

#### تحليل وتفسير الجدول:

كشفت نتائج الدراسة التحليلية أن من أهم الطرق والوسائل لمعالجة ملفات الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري حسب المعالجة الإعلامية للظاهرة، تفعيل دور مصالح المراقبة داخل المؤسسات الاقتصادية وذلك بنسبة (17.30%)، فالمراقبة المستمرة لمختلف الأجهزة التي تنشط على مستوى المؤسسات الاقتصادية تؤدي إلى تفادي حدوث الأزمات، وأيضا تدفع مختلف الأجهزة الإدارية والتقنية إلى تقديم أحسن الخدمات للمؤسسة. ومن ضروري أن تكون أجهزة المراقبة مستقلة في عملها عن المؤسسات الاقتصادية، حتى لا تمارس عليها ضغوطات من قبل الجهات التي لها علاقة مباشرة بملفات الفساد.

ومن بين الأساليب الناجحة لمكافحة الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله داخل المجتمع الجزائري، توسيع آفاق الاستثمار خارج قطاع المحروقات وذلك بنسبة (17.30%)، فالتركيز على قطاع المحروقات في تسيير مؤسسات الدولة قد يؤدي إلى عرقلة مشاريع التنمية في البلاد في حالة وقوع أزمات أو عراقيل لقطاع المحروقات، وخير دليل ما وقع لمؤسسة سوناطراك الاقتصادية مؤخرا حيث تعرضت هذه المؤسسة لعدة أزمات متتالية جعلت سعر النفط ينخفض بشكل كبير، مما أدى بالحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة التقشف في مختلف المجالات، وهذا يعد مظهر من مظاهر العجز الاقتصادي. ولهذا وجب التفكير مستقبلا في مجالات أخرى للاستثمار مثل قطاع السياحة، والصناعة والزراعة، والطاقت البديلة (الطاقة الشمسية) لتجنب وقوع أزمات قد تؤدي إلى خلق مشاكل داخل المجتمع الجزائري.

تعد مراقبة الحدود الجزائرية من قبل الجهات الأمنية بأحدث التجهيزات والتكنولوجيات الحديثة من أبرز الحلول التي كشفت عنها المعالجة الإعلامية لمكافحة ظاهرة الفساد داخل المجتمع الجزائري وذلك بنسبة (17.30%)، لأن نسبة كبيرة من أعمال الفساد تتم عبر الحدود الجزائرية من خلال تهريب المواد والثروات الطبيعية، والأسلحة والمخدرات وغيرها من السلع، فعصابات التهريب طورت بشكل كبير في وسائل تهريبها للمواد سواء لداخل الجزائر أو خارجها، كما أنها في تنامي بشكل مخيف نظراً لوجود جهات مجهولة تقوم بدعم نشاطها سواء من الداخل أو من الخارج. ويبقى المواطن البسيط هو الضحية في كل ما تقوم به من أعمال إجرامية، ولهذا وجب على السلطات المحلية حماية المواطن البسيط من خطر هذه العصابات وذلك بتوفير له الظروف المناسبة للعيش وتحسين مستواه الاقتصادي والاجتماعي.

#### نتائج الدراسة:

01- خصصت جريدة الخبر اليومي مساحة كبيرة لمعالجة موضوعات الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري بمختلف أشكاله، وهذا دليل على أهمية الموضوع المطروح للمعالجة.

02- أغلب الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الخبر اليومي كانت دون الاعتماد على الصور الواقعية الحية، وهذا يعود إلى حساسية الموضوع المطروح للمعالجة، كما أن الوصول للصور الواقعية في مثل هذه الموضوعات يعد صعباً وخطيراً نظراً للتكتم على الحقيقة من طرف الجهات المعنية. ويعد سبق

الصحفي أيضا من أبرز الأسباب التي تجعل الجريدة تنقل الخبر للرأي العام الجزائري دون الاعتماد على الصور الحية لعدم توفرها.

03-كشفت الدراسة التحليلية بأن عدد الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر كبير إذ تجاوز عددها (89) موضوعا، وهذا دليل على اهتمام الجريدة بالتحقيق في ملفات الفساد، وقد تصدر هذا الموضوع الصفحات الأولى في العديد من الأعداد الصحفية، وجاءت العناوين ببنت كبير وهذا بغية لفت انتباه القارئ لأهمية موضوع الفساد الاقتصادي.

04-اعتمدت جريدة الخبر اليومي في معالجتها لموضوعات الفساد الاقتصادي على قالب الخبر الصحفي وأيضا قالب التحقيق الصحفي، نظرا لطبيعة الموضوع المطروح للمعالجة، فموضوعات الفساد الاقتصادي تتطلب نقلها على شكل أخبار عاجلة للرأي العام للإطلاع عليها وذلك تحقيقا للسبق الصحفي، ثم متابعة ملفات الفساد من خلال معرفة المتسببين في ذلك، ومعرفة أنواع الفساد المستخدمة داخل المؤسسات، بالإضافة إلى معرفة نوع العقوبات المسلطة من طرف الجهات القضائية على المعنيتين بقضايا الفساد.

05-أظهرت الدراسة التحليلية بأن أغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الخبر ولها علاقة بالفساد الاقتصادي في الجزائر تتعلق بتهرب المواد الغذائية، والأسلحة، والثروات الطبيعية والمخدرات، بالإضافة إلى قضايا اختلاس الأموال وتبييضها من طرف المسؤولين ورجال المال والأعمال. وأيضا نهب العقارات بمختلف أشكالها وإتباع طرق مشبوهة في الاستثمار سواء داخل الجزائر أو خارجها.

06-أظهرت الدراسة التحليلية أن من أبرز أشكال الفساد الاقتصادي تناولاً عبر جريدة الخبر نجد: التهرب بمختلف أشكاله، اختلاس الأموال وتبييضها في مختلف العقارات والمشاريع التجارية سواء داخل أو خارج الوطن، بالإضافة إلى ترويج المخدرات بمختلف أشكالها.

07-كشفت الدراسة التحليلية أن من أبرز الفاعلين في عملية الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري نجد عصابات التهرب، وأصحاب المؤسسات الاقتصادية، والمسؤولين في المناصب العليا، وأصحاب المال والأعمال.

08-يتضح من خلال المعالجة الصحفية أن معالجة جريدة الخبر لملفات الفساد الاقتصادي في الجزائر كان إيجابياً في أغلب الموضوعات التي تم تناولها، إذ تجاوزت الجريدة مرحلة نقل الأخبار دون التحقيق فيها، فجريدة الخبر وصلت لمرحلة البحث



والتحقيق في ملفات الفساد الاقتصادي على درجة عالية من الاحترافية، ويتجلى ذلك في الإحصاءات المقدمة حول الظاهرة، وأيضا تقديم شهادات حية مع الخبراء المختصين في مجال الاقتصاد، بالإضافة إلى نقل شهادات المتهمين في قضايا الفساد الاقتصادي.

09-كشفت الدراسة التحليلية أن من أبرز مخاطر الفساد الاقتصادي على الفرد والمجتمع نجد:

- تهديد الاقتصاد الوطني.

-زيادة نشاط عصابات التهريب في مختلف المجالات وإغراق السوق الجزائرية بمختلف السلع والمواد المحظورة.

-زيادة ترويج المخدرات داخل المجتمع الجزائري مما يؤدي إلى تهديد حياة الشباب وأمن الدولة.

-التصدير المشبوه للثروات الطبيعية يؤدي إلى تضييع ثروات البلد.

-نهب العقارات والأراضي وإتلافها يؤدي ضياع حقوق المواطنين.

10-أظهرت الدراسة التحليلية أن المؤسسات الاقتصادية والحدود الجزائرية تعد من أبرز الأماكن التي انتشر بها الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

11-كشفت الدراسة التحليلية بأن المعالجة الصحفية لموضوعات الفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر تضمنت العديد من القيم السلبية التي يمكن أن تشكل خطرا على استقرار المجتمع الجزائري مستقبلا في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه حالياً وأبرز هذه القيم نجد: قيمة التهريب والنهب لمختلف العقارات، وقيمة العجز الاقتصادي، وقيمة سوء التسيير، وقيمة النصب والاحتيال والاختلاس، وغيرها من القيم السلبية التي ظهرت بشكل جلي في الموضوعات الصحفية التي تناولتها الجريدة.

12-أظهرت الدراسة التحليلية من خلال معالجتها لملفات الفساد الاقتصادي في الجزائر أن من أهم الأساليب والوسائل التي يمكن الاعتماد عليها لمكافحة هذه الظاهرة نجد: -تفعيل دور أجهزة المراقبة داخل المؤسسات الاقتصادية والحدود الجزائرية باعتماد على أحدث التجهيزات والتكنولوجيات.

-توسيع آفاق الاستثمار خارج قطاع المحروقات بالاعتماد على القطاعات الأخرى مثل السياحة والصناعة والزراعة والخدمات والطاقات البديلة.

-توفير فرص العمل للشباب المتواجد على الحدود الجزائرية والاهتمام بمختلف انشغالاتهم وذلك بتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.  
-تفعيل دور الإعلام المحلي من أجل كشف قضايا الفساد الاقتصادي التي تحدث عبر مختلف المؤسسات.  
- إعطاء الأولوية للكفاءات في تقلد المناصب الحساسة داخل المؤسسات الاقتصادية والخدماتية تجنباً لانتشار البيروقراطية والمحسوبية وسط المجتمع الجزائري.  
الخاتمة.

تعد المعالجة الإعلامية المستمرة لملفات الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري من أهم الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها كشف خيوط الجرائم الاقتصادية التي تحدث بشكل يومي داخل المؤسسات الاقتصادية وعبر الحدود الجزائرية من طرف جهات متعددة، منهم المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية والإدارية، وعصابات التهريب والتخريب، ورجال المال والأعمال. فقد أصبحت هذه العصابات تسيطر على أكبر المشاريع الاقتصادية والاستثمارات في مختلف العقارات داخل الوطن وخارجه، وهذا كله ناتج عن عمليات التهريب المستمر لمختلف الثروات الطبيعية والأسلحة والمخدرات والمواد الغذائية، وأيضاً نهب العقارات وتبييض الأموال وتخزينها في البنوك الخارجية. وإذا استمر الوضع على هذا الحال فإن أغلب المؤسسات الاقتصادية في الجزائر سوف تتعرض لأزمات قوية ومتعددة قد تعصف بها إلى الإفلاس. وقد تعجز الحكومة الجزائرية في إيجاد الحلول المناسبة لمثل هذه الأزمات في ظل غياب أدوات المراقبة الجادة. وهذا قد يؤدي إلى تأزم الأوضاع داخل المجتمع الجزائري الذي يعيش حالة من الاضطراب والتوتر بسبب الأحداث التي تحدث في بعض الولايات الجزائرية، بالإضافة إلى الأوضاع المضطربة على الحدود الجزائرية. ولهذا وجب على السلطات العليا في الجزائر اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد الاقتصادي بمختلف أشكاله، وأيضاً إيجاد الحلول لتعويض العجز الاقتصادي والذي يعتمد بشكل كلي على المحروقات، وهذا من خلال فتح باب الاستثمار في قطاع السياحة والزراعة والصناعة والخدمات والطاقات البديلة. بالإضافة إلى توفير الاهتمام والرعاية الخاصة بفئة الشباب وخصوصاً على الحدود الجزائرية.

#### هوامش الدراسة:

1. بوحردة مخلوف: العقار الصناعي، (الجزائر: دار همومة للطباعة والنشر، ط1، د، س)، ص27. (بتصرف)

2. - زبير فاضل: "الشركات الاجنبية تخصص ملايين الدولارات لدفع رشاوى وعمولات"، جريدة الخبر، العدد (6678)، 06 افريل 2012، ص4.
3. - التصريح مأخوذ من موقع: <http://www.uni-medea.dz>، تم زيارة الموقع يوم 19 جانفي 2015 على الساعة 14:40 سا.
4. - مجيد مصطفى: "مؤسسة نفضال ضحية اختلاس ما يقارب 3.5 مليار سنتيم"، جريدة الفجر، العدد (4341)، 18 جانفي 2015، ص10.
5. - سعيد بشار: "الخزينة تخسر 5000 مليار دينار بسبب التهرب الجبائي" جريدة الخبر، العدد (7649)، 22 ديسمبر 2014، ص7.
6. - زبير فاضل: "الخبر أكثر الصحف التي تحارب وتفضح الفساد في الجزائر"، جريدة الخبر، العدد (6678)، 6 افريل 2012، ص4.
7. - الطاهر أحمد الزاوي: ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، (د،ب،دار الفكر، ط3، ج3)، ص291.
8. - **Dictionnaire de français, Algérie**, Hachette, ENAG, p1656, 1993
9. - محمد منير حجاب: المعجم الإعلاني، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط2004، 1)، ص505
10. - ابن منظور: لسان العرب، (الجزائر: د، د، ط2008، 1)، ص249
11. - أنطوان نعمة وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، (بيروت: دار المشرق، ط2001، 2)، صص 1092 - 1093
12. - الفيروز إبادي: القاموس المحيط، (مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1994)، ص320
13. - المنظمة العربية للتنمية الإدارية: الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، (مصر: د، د، 2008)، ص23
14. - مكافحة الفساد لتعيين إدارة الحكم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (undp)، نيويورك، 13 نوفمبر 1998، ص09.
15. - يوسف محمد رضا: معجم العربية الكلاسيكية والمعاصرة، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط2006، 1)، ص162
16. - بسام الحجار: علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط2010، 1)، ص5

17. - محمد جمال باروت: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، القاهرة: مركز الوحدة العربية، ط1، 2004، ص13
18. - أسامة السيد عبد السميع: الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع دراسة فقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص19
19. - عمر صخري: اقتصاد المؤسسة، (د،ب): ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، 1995، ص24
20. - روجي البلعلبيكي: قاموس عربي-انجليزي، (د،ب): دار المعلم للملايين، 1994، ص24
21. - ناصر داداي عدون: اقتصاد المؤسسة، (الجزائر: دار المحمدية العامة، 1998)، ص11
22. - ناصر داداي عدون: المرجع السابق، ص9
23. - رشيد واضح: المؤسسة في التشريع الجزائري بين النظرية والتطبيق، (د،ب): دار همومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2003، ص24
24. - محمد عبد الحميد: تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1979)، ص55
25. - عامر مصباح: منهجية البحث في العلوم السياسية و الإعلام، (د،ب): ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2010، ص98
26. - سمير محمد حسين: المرجع السابق ص265
27. - إبراهيم عبد الله ألسلمي: مناهج البحث في الدراسات الإعلامية، القاهرة: دار الفكر العربي، د،س، ص123